

قرار :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٦ مكررا من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ المشار اليه النص الآتي :

"مادة ٦ مكررا - يقدم التظلم من قرارات رئيس الجمهورية باحالة المرطفين العموميين إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي إلى لجنة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي وذلك بطلب يقدم إليها أو يكتب موسى عليه مصحوب بطلب وصول خلال ستين يوما من تاريخ نشر قرار رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ وعلى اللجنة أن تبث في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، فإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا . ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موسى عليه ."

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٣٨٤ (٦ فبراير سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٦٥

بشأن تمويل مشروعات الإسكان الخاصة
بالمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الأمة ،

قرار :

مادة ١ - يؤذن لوزير الخزانة - نيابة عن الحكومة - في أن يضمن المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة في الحصول على قرض في حدود مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (سنة ملايين جنيه) متضمنا العملات النقدية اللازمة .

مادة ٢ - يتم الصرف من هذا القرض في الأغراض الخاصة بالمشروعات السكنية للمؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة والتي يحددها نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

مادة ٣ - يبدأ في تنفيذ هذه المشروعات اعتبارا من ميزانية ١٩٦٥/١٩٦٤ بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه (مليون ومائتين وخمسين ألف جنيه) كدفعة أولى من القرض وعلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة تحديد باقي الدفعات في السنوات التالية المختلفة بحيث لا تزيد على ٢,٠٠٠,٠٠٠ (مليونين من الجنيهات) .

مادة ٤ - مدة سداد القرض ٢٠ سنة تبدأ بعد مضي عام من إتمام المباني والمنشآت السكنية .

مادة ٥ - يحول نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سلطة إصدار القرارات المنظمة لعملية الإسكان ولأسلوب سداد القرض .

مادة ٦ - على نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزيرى الاقتصاد والتجارة الخارجية والخزانة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٣٨٤ (٦ فبراير سنة ١٩٦٥)

جمال عبد الناصر